

Distr.: General
26 March 2002
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولا - مقدمة

وأصدقاء غينيا - بيساو، على مواصلة الاضطلاع بدور نشط ومضاعفة مبادرات مساعيهم الحميدة من أجل تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية، ورحبوا بفكرة تنظيم مؤتمر للمائدة المستديرة في أقرب وقت ممكن تسمح به الحالة السياسية.

٤ - ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ صدور تقريره الأخير، ويركز على التزامات الحكومة المعلنة بتكثيف الجهود للحفاظ على المكاسب الدبلوماسية المحققة حتى الآن وتعزيزها. ويسلط التقرير الضوء أيضا على الدور التيسيري المتواصل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو تأييدا لهذه الجهود ولأنشطة الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتحقيق الغاية نفسها.

ثانيا - التطورات السياسية

٥ - تحقق، منذ تقريره الأخير، تقدم ملموس في توطيد عملية إرساء الديمقراطية في البلد. فقد واصل النظام الديمقراطي الناشئ في غينيا - بيساو الاضطلاع بمهامه، فيما واصل حزب التجديد الاجتماعي التابع للرئيس يالا، والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر،

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، التي طلب المجلس فيها مني أن أطلع بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها، وأن أقدم إليه كل ٩٠ يوما تقريرا عن ذلك.

٢ - وبيّنت في تقريره الأخير، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1211)، أن الحالة في غينيا - بيساو ما زالت مصدرا للقلق، ووجهت نداء لاستئناف الحوار بين الجهات السياسية صاحبة المصلحة على شتى المستويات لحل الخلافات بينها كيما يتسنى للبلد أن يسير نحو الاستقرار والتقدم.

٣ - وبعد مناقشة ذلك التقرير في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عمد أعضاء المجلس، في بيان للصحافة، في جملة أمور، إلى تشجيع الرئيس، كومبا يالا، على المضي في مساعيه للمصالحة الوطنية والحوار الوطني، آخذا في الاعتبار القواعد الدستورية الراسخة. وشجعوا كذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا، وزعماء المنطقة دون الإقليمية،

الحالي للاتحاد الاشتراكي الغيني (واحد من أحزاب المعارضة السياسية) وعن نائب رئيس الاتحاد، اللذين أُلقي القبض عليهما في مطلع شباط/فبراير لاختلاس مزعوم لأموال خصصتها للاتحاد مؤسسة هولندية.

٩ - وأخيرا، تلقت هيئتان صحفيتان كانتا قد أرغمتا على إغلاق أبواهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وهما صحيفة غينيا - بيساو "Correio Guiné Bissau" وصحيفة الأخبار "Gazeta de Noticias"، إذنا باستئناف صدورهما.

١٠ - غير أنه رغم التقدم الذي أحرز فإن الدستور الجديد لم يصدر بعد. ويتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار بين الفرعين التشريعي والتنفيذي. وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية، لكن تدخل الفرع التنفيذي في المسائل القضائية وخمول القضاء، وخنق وسائل الإعلام الخاصة، وإضعاف رابطة حقوق الإنسان، التي شوهت سمعتها بفضيحة مالية وإلقاء القبض على زعمائها السابقين، أمور ما زالت تسبب القلق.

١١ - وزاد القرار، الذي اتخذته الرئيس يالا، في ٢٨ شباط/فبراير، بتعيين السيد انطونيو سيدجا مام، نائب المدعي العام السابق، رئيسا جديدا لمحكمة العدل العليا، ليحل محل القاضي ماريو لوبيز، الذي توفي قبل أربعة أيام، دواعي القلق هذه وأثار ردود فعل ناقدة قوية لدى تجمع المعارضة الذي يضم ٢٠ حزبا. وفي وقت لاحق، أعلن الرئيس يالا أن هذا التعيين مؤقت ريثما يجري المجلس الأعلى للقضاة الانتخابات المرتقبة.

١٢ - وإدراكا منه لهذه المشاكل، أعرب مجلس الوزراء الجديد، الذي يرأسه رئيس الوزراء فهاسي، ويضم ٢٤ عضوا من أعضاء حزب التجديد الاجتماعي، والذي تقلد أعباء الحكم في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عن عزمه على

وهو الحزب الحاكم السابق، عقد مؤتمراهما الحزبية، التي تم في أثنائها انتخاب زعماء جدد، وتحديد أولوياتهما تحضيرا للانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، انتخب رئيس الوزراء الحالي الهامارا نشيا فهاسي، بما مجموعه ٣٩٩ صوتا من أصل ٥٦٧، كيما يخلف الرئيس الحالي كومبا يالا، في زعامة حزب التجديد الاجتماعي، فيما انتخب رجل أعمال ذو نفوذ، هو كارلوس غوميز الإبن، نائب الرئيس السابق للجمعية الوطنية، والمستشار السابق للرئيس نينو فييرا، بما مجموعه ٣٦٧ صوتا من أصل ٦٠٠ صوت، رئيسا للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر.

٦ - وتمثل التطور الجديد الهام الآخر في استئناف أعمال الجمعية الوطنية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ومن بين بنود جدول أعمال الحكومة الاثني عشر، برنامج عمل الحكومة لعام ٢٠٠٢، والتشريع المتعلق بالإجراءات ذات الصلة بالانتخابات المقبلة للأجهزة التي تُمثل السلطات المحلية، التي من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والنظام الأساسي المقترح لزعماء وأعضاء أجهزة الدولة، ومشروع القانون المتعلق بتنظيم المحاكم.

٧ - وكان الإفراج بكفالة عن الرئيس السابق للمحكمة العليا، ونائبه ومحاسب المحكمة، اللذين أقيلا من مناصبهم في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بموجب مرسوم صادر عن الرئيس يالا، قد أسهم في تبيد بعض الغيوم التي كانت تكتنف الوضع السياسي العام. كما أن السلطات، استجابة لمناشدات متكررة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، أصدرت تأكيدات بأن أعضاء المحكمة العليا سيلقون معاملة عادلة.

٨ - وفي ٨ شباط/فبراير، أفرج بكفالة عن فرناندو غوميز، الرئيس السابق لرابطة حقوق الإنسان، وعن الرئيس

والسياسي، وإلى بذل الجهود من أجل توطيد الديمقراطية الناشئة.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٥ - شهدت الأحوال الأمنية على طول الحدود مع منطقة كازامانس السنغالية تحسنا، حيث واصل حراس الحدود، المنتشرون على طول معابر الحدود، توفير الأمن. وأسهم في تحقيق هذا التحسن الاجتماعات الدورية الكثيرة بين رئيسي أركان السنغال وغينيا - بيساو وبين قادة المناطق العسكرية الحدودية لكلا البلدين.

١٦ - وفي مجال التعاون العسكري، كان هناك استئناف هام للأنشطة المتعددة الأطراف، بما في ذلك، على وجه الخصوص، برنامج لإعادة تشكيل القوات المسلحة، بهدف إنشاء جيش وطني، كان قد شُرع فيه بمساعدة من معهد الدراسات الاستراتيجية العليا في البرتغال.

١٧ - وما زالت عملية إزالة الألغام مستمرة، بمساعدة مقدمة من منظمة "هيوميد"، تحت إشراف مركز الأعمال المتعلقة بالألغام، وهو منظمة مسؤولة عن تنسيق أنشطة إزالة الألغام. وقد تلقى المركز مساعدة مالية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة مقدمة من هولندا لكل أنشطتها، بما في ذلك زيادة التوعية بمخاطر الألغام. ويتوقع مركز الأعمال المتعلقة بالألغام أن يتم الإعلان عن خلو غينيا - بيساو من الألغام في عام ٢٠٠٤. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دمر ٣١٦٠ لغما وجهازا متفجرا. وسيتم تكثيف عمليات إزالة الألغام في عام ٢٠٠٢، حال بدء أنشطة منظمة غير حكومية من غينيا - بيساو وتضم ٧٠ من موظفي إزالة الألغام.

١٨ - وفي ما يتعلق ببرنامج الحكومة المتعلق بالتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، فقد تم إعداد قائمة أولية تضم ٢ ٧٣٨ فردا عسكريا مؤهلا لشمولهم بهذه العملية، بما فيهم

معالجة هذه المشاكل وعلى العمل نحو تحقيق المزيد من الاستقرار للبلد. وبيّنت الحكومة في برنامج عملها أن تحقيق المزيد من الوحدة الوطنية، وزيادة التضامن ما بين الأعراق والتماسك الاجتماعي يشكّلان هدفين سياسيين بالغين الأهمية. وتعتزم الحكومة أيضا تعزيز الحوار والوثام السياسي وتنمية الاقتصاد الاجتماعي بإشراك جميع القوى السياسية وممثلي المجتمع المدني. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، استدعى رئيس الوزراء، في خطوة غير مسبوقة، السلك الدبلوماسي لتقديم إحاطة لهم عن برنامج الحكومة. وشدد على التزام الحكومة بالقواعد والعمليات الديمقراطية، وناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن يُبدي تفهمه وأن يقدم الدعم اللازم للتخفيف من حدة أزمة البلد الاقتصادية والمالية، التي، إن لم تعالج، يمكن أن تؤدي إلى انفجار اجتماعي.

١٣ - وفي الوقت ذاته، شرعت الحكومة في حملة للفت نظر المجتمع الدولي إلى الجهود الضخمة التي ينبغي بذلها لاستراتيجيات التنمية، ولا سيما في الكفاح ضد الفقر، وتحويل الطاقة، والزراعة، ومصائد الأسماك، والسياحة؛ وتنمية الهياكل الأساسية؛ والحكم الرشيد.

١٤ - وفي ١٩ شباط/فبراير، عقد رئيس الوزراء اجتماعا، ليوم واحد، بين الحكومة وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل مناقشة برنامج الحكومة. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢، واستجابة لدعوة من حكومة غينيا - بيساو، قام ممثلي، مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في بيساو، بزيارة حدود غينيا - بيساو مع السنغال وغينيا. ولاحظ المشاركون في تلك الزيارة مسيس الحاجة إلى شروع المجتمع الدولي في عملية تنمية ما بعد انتهاء الصراع، وإلى مواصلة سلطات غينيا - بيساو اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء على مصادر التوتر الاجتماعي

رابعاً - حقوق الإنسان

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إقامة علاقات وثيقة مع شتى السلطات والمجتمع المدني من أجل مراقبة حالة حقوق الإنسان. وبدعم من المجتمع الدولي، ما انفك المكتب المذكور يقوم بالتدريب وبرامج زيادة التوعية ولا سيما في ما يتعلق بمبدأ استقلال القضاء، وتدريب أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان. كما واصل المكتب تقديم المساعدة للسلطات في إدخال بُعد حقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى إقامة إطار قانوني لأنشطة مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، أنشئ في شباط/فبراير ٢٠٠٢ قسم لحقوق الإنسان في وزارة العدل. ويعمل هذا القسم على نحو وثيق مع المكتب من أجل الشروع في إصلاح لنظام القضاء.

٢٢ - ويولى اعتبار خاص لحماية حقوق الأشخاص العسكريين الـ ٤٧، الذين أُلقي القبض عليهم عقب وقوع مؤامرة الانقلاب المزعومة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وهم الآن محتجزون من دون محاكمة في ثكنات عسكرية مختلفة، كما أن القيام مؤخراً بإحياء المحكمة العسكرية، التي لم تعمل منذ عام ١٩٨١ والتي ليس لديها قانون لأصول المحاكمات، يثير هواجس بالغة إزاء احترام حقوق المتهمين. وللتحقق من ظروف الاحتجاز زار ممثلي، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، مراكز الاحتجاز، وأوصى، عقب الزيارة، سلطات القضاء ببذل قصارى جهدها بأن يكون النظر في هذه القضايا وفقاً للقوانين النافذة.

٢٣ - وقد أُحرز تقدم كبير في مجال حقوق اللاجئين. ذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد نظمت، بالتنسيق مع وزير الداخلية، دورة تدريبية لأعضاء اللجنة بشأن حماية حقوق اللاجئين وتعزيزها. وفي ما يتعلق بقضية اللاجئين من منطقة كازامانس تحديداً، أوفدت المفوضية

٦٠ من كبار الضباط، وهذا البرنامج، الذي يقدر أن تبلغ كلفته حوالي ٢٠ مليون دولار، ما زال يتلقى الدعم من صندوق استئماني متعدد المانحين، يديره البنك الدولي. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، لاحظ البنك الدولي التقدم الذي أحرزته حكومة غينيا - بيساو في رد أموال البرنامج المتعلق بالتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، التي كانت حوّلت عن البرنامج المذكور في النصف الأول من عام ٢٠٠١. وعقب الوصول إلى اتفاق بين الحكومة والبنك الدولي، وُقّع عليه في عام ٢٠٠١، وعقب إعلان حكومة هولندا عن تقديم تبرع يقرب من ٢,٥ مليون دولار، قدمت السويد أيضاً تبرعاً مقداره مليون دولار.

١٩ - وما زال صون الأمن العام يشكل تحدياً كبيراً، نظراً إلى أن الشرطة ما زالت تعمل من دون وجود قواعد إجرائية وقواعد سلوك تحكم عملها. كما أن معظم أفرادها شبه العسكريين الذين يبلغ عددهم ٤٠٨ ٤ أفراد ذوو تدريب ضعيف، فيما تظل أكاديميتا الشرطة في البلد مُغلقتين، من دون تلقي أي مساعدة تقنية حالياً في هذا المجال. يضاف إلى ذلك أن عدم وجود المعدات اللازمة لصون القانون والنظام والسلامة العامة يشكل عقبة كأداء أمام قوة الشرطة التي تبذل جهداً في معالجة المشاكل الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة.

٢٠ - ومن أجل التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة، قررت الحكومة إقامة لجنة وطنية، تتولى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفارة هولندا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وعُيّنت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة الوكالة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

استراتيجي متوسط الأجل للحد من الفقر، والبرنامج الوطني للحكم الرشيد، وبرنامج الهياكل الأساسية.

٢٧ - وفي إحاطة قدمها لأعضاء السلك الدبلوماسي، عمد رئيس بعثة الاستعراض التابعة لصندوق النقد الدولي، الذي كان قد زار غينيا - بيساو خلال النصف الأول من آذار/مارس ٢٠٠٢، إلى الإعراب عن القلق حيال الحالة الاقتصادية والمالية الراهنة، وبين أن انخفاض مستوى الإيرادات وازدياد فاتورة الأجور والمرتبات هما اللذان يتسببان في تراكم المتأخرات لدى الحكومة. وعلى الرغم من أن هواجس خطيرة ما زالت تكتنف الإدارة المالية فإن المناقشات كانت دائرة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن كيفية إمكانية إعادة البرنامج الاقتصادي للحكومة إلى مساره، ودعمه من جانب المساعدة المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي وغيره من المانحين.

سادسا - ملاحظات

٢٨ - أرى أنه قد طرأ شيء من التحسن الطفيف على وجه العموم فيما يتعلق بالحالة السياسية وشؤون الحكم، رغم وجود بعض الجوانب الهامة المحددة التي لا تزال تبعث على القلق. وأحيي حكومة رئيس الوزراء، ألهامارا نتشيا نهاس، على التعهدات التي قطعتها بتعزيز حقوق الإنسان واستقلالية الجهاز القضائي. ويساورني الأمل في أن يتحول هذا الالتزام من جانب الحكومة إلى واقع وفي أن يبادر المجتمع الدولي بالاستجابة لهذا الالتزام على النحو اللائق. فبعد سلسلة العنف والشلل التي شهدتها السنوات الأخيرة، يلوح الآن أمل حقيقي في أن يتمكن البلد من السير قدما إلى الأمام رغم ما يواجهه من صعوبات.

٢٩ - ويسرني أن أشير إلى أن برنامج التسريح بصدد استئناف عمله. وأدعو حكومة غينيا - بيساو والجهات المانحة الدولية إلى بذل حل وسعها للمضي بعزم في تنفيذ

بعثة، أسفرت عن إجراء تعداد للاجئين الذين بلغ عددهم ٦٥٠٠ لاجئ، والذين يقيمون في شمال البلد. ومن جهتها، أنشأت السلطات لجنة وطنية للاجئين لتتولى معالجة مشاكل اللاجئين.

٢٤ - وفي ما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة، نظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - داکار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومة، عدة حلقات دراسية عن القيادة النسائية في غينيا - بيساو. وسوف تتواصل حملة لزيادة الوعي، ترمي إلى تمكين المرأة في كل القطاعات.

خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٥ - مما يؤسف له أن اقتصاد البلد ما زال يعاني من مشاكل التدفق النقدي في القطاع الخاص، ومن سحب الاستثمارات، التي تسببت الحرب الأخيرة في نشوئها. ولم يُنفذ برنامج المراجعة الداخلية للمتأخرات، الذي كان من المتوقع أن يسمح بأن يستعيد النشاط الاقتصادي قوته، ويعود السبب في ذلك إلى الصعوبات في التفاوض بشأن الديون المستحقة، فيما زاد إغلاق المصرف الدولي لغينيا - بيساو أبوابه، وتبعه في ذلك مصرف Banca Totta & Accores من تضاؤل فرص تمويل الإئتمانات. وقد حدت هذه الحالة بدرجة كبيرة من الإيرادات المتوقعة. وتبلغ الإيرادات الشهرية حاليا حوالي ٣٠٠.٠٠٠ دولار، وهو أدنى مستوى بلغه منذ انتهاء الحرب، وهو يعادل ثلث احتياجات الإنفاق.

٢٦ - وأعلنت الحكومة عن عزمها الشروع في الإصلاح العاجل للهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وفي تنفيذ استراتيجيات فعالة لوضع الأسس للتنمية المستدامة بالاعتماد على الذات. وينضوي تحت هذا الإطار كل من برنامج تطوير الحكم الذي يستمر مدة عام واحد، ووضع إطار

أشجع جميع الدول والمنظمات المعنية على زيادة المساعدة الثنائية التي تقدمها في هذه المجالات، وأقترح أن يجري في أقرب وقت ممكن وضع إطار للتشاور بين الشركاء الإنمائيين والحكومة.

٣٣ - وبالنظر إلى التزام حكومة غينيا - بيساو الواضح بالعمل بهمة مع المجتمع الدولي لتحسين الحالة في البلد، أوصي بتقديم تقاريري الدورية المقبلة إلى المجلس كل ستة أشهر، بدلا من ثلاثة، كما هو متبع في الوقت الراهن، على أن يحاط المجلس علما فيما بين التقارير بآخر التطورات الهامة.

٣٤ - وفي الختام، أو أن أعرب عن عميق تقديري للعمل الذي اضطلع به ممثلي السابق في غينيا - بيساو، صامويل سي. نانا - سينكام، الذي عمل بلا كلل طيلة أربعة أعوام لإقرار السلام في غينيا - بيساو. وقد تولى ممثلي الجديد في غينيا - بيساو، ديفيد ستيفن، مهام منصبه في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

خطط التسريح القائمة في الوقت الحالي، وإعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة. فإيجاد قوات مسلحة حديثة تلتزم بالمعايير المهنية وتخضع للسيطرة المدنية الديمقراطية، وتتلقى رواتب لائقة، وتجهز بالمعدات المناسبة للوفاء باحتياجات غينيا - بيساو الحقيقية، أمر لا غنى عنه إذا كان للاستقرار الدائم أن يستتب.

٣٥ - وفي ظل الخراب الذي خلفته الحرب والفقر المدقع الذي تعاني منه أغلبية السكان، تواجه الحكومة ثلاثة تحديات رئيسية، هي استعادة الثقة في أوساط من صوتوا لصالح التغيير في الانتخابات العامة التي أعقبت الصراع، وطمأنة المجتمع الدولي عن طريق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية اللازمة، ومباشرة المهام السيادية للدولة.

٣٦ - وقد أسفرت حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد عن انخفاض حاد في الضرائب وغيرها من الإيرادات. ومن المستحيل على الحكومة أن تتمكن من موازنة الميزانية. ولذا، فثمة حاجة ماسة إلى تقديم دعم مباشر للميزانية للمساعدة في تعويض العجز المزمع في المليات العامة وضمان الحد الأدنى من سير العمل بالدولة. ومن شأن هذا الدعم، الذي يقترح صندوق النقد الدولي أن يكون في حدود ٣ ملايين دولار، أن يساعد أيضا في بث الحياة في الاقتصاد الذي مُني بالكساد. فضلا عن ذلك، يلزم قدر هائل من المساعدة لإصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذ أن إصلاح هذه الهياكل هو بدوره أمر أساسي لبدء الأنشطة الاقتصادية من جديد. كما سيلزم توفير مساعدة فنية رفيعة المستوى للغاية من أجل دعم المؤسسات الرئيسية في الدولة.

٣٧ - ومن ثم، فإنني أتطلع لانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة المتعلق بغينيا - بيساو تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت لاحق من هذا العام. وأود في هذه الأثناء أن